العولمة والمناهج الدراسية

د. شاكر عبد مرزوك كلية التربية للبنات – جامعة بغداد

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

أما بعد :

فإن شيوع العولمة وانتشار تأثيرها في مختلف مفاصل الحياة ، ومنها التربية والتعليم يستوجب وقفة متأنية لمعرفة هذه التأثيرات وتداعياتها في ظل التطورات التي تشهدها أجهزة الاتصال الحضاري بين الأمم ، وتحت تأثيرات نفوذ سياسية القطب المنفرد .

ومن هذه المجالات ذات العلاقة بالتربية المناهج الدراسية والمواصفات التي ينبغي أن تكون عليها في ظل هذه المستجدات ، ولاسيما إن علمنا أن بعض الدول العربية والإسلامية لجأت إلى تغيير مناهجها الدراسية بسبب هذه التأثيرات ، سواء أكانت هذه التغييرات سلبية أم إيجابية .

ولأهمية المناهج الدراسية كونها تمثل أحد أهم أركان العملية التعليمية ، كان هذا البحث الذي حمل عنوان (العولمة والمناهج الدراسية) .

وقد قسمته على مقدمة وثلاثة مباحث :

المَبْحَث الأوّل : تحديد مفهوم التربية والعولمة .

المَبْحَث الثَّانِي : أثر العولمة في التربية .

المَبْحَث الثَّالِث : المعالجات المقترحة .

وختمت ذلك بخاتمة بينت فيها النتائج والتوصيات .

آملاً أن يسهم هذا البحث في توضيح بعض الحقائق ، والمساعدة على بناء تصورات واضحة تنفع التربية والعاملين عليها .

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم

والله ولي التوفيق

المَبْحَث الأوّل
تحديد مفهومي التربية والعولمة

قبل الشروع في الموضوع أرى من المناسب أن أشير بإيجاز إلى كل من مفهومي التربية والعولمة :

أوّلاً ـ تحديد مفهوم التربية :

ترتبط التربية ـ على وفق نظرية الحداثة ـ في المجتمع بعلاقات مصيرية بين الأنشطة الحياتية الأخرى ، وأن هذه العلاقة هي علاقة تكاملية بين الحقول السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحكمها ، وتتصف بالتماثل والقبول والضبط .

إن التربية هي عملية تواصل وتفاعل بين الأجيال الاجتماعية الراشدة التي تسعى لترسيخ قيمها لدى الأجيال اللاحقة ، لتغدو جميع المدركات خاضعة لقوانين الراشدين والقيم الثقافية السائدة لدى المجتمع ، وهذه القيم تشمل الأفكار والعادات والتقاليد الراسخة والمكتسبة .

ويمكن تصور التربية بوصفها منظومة عمليات يعتمدها المجتمع في نقل ثقافته ، بما تنطوي عليه هذه الثقافة من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد إلى أفراده ... إنها العملية التي يتم من خلالها دمج الفرد في المجتمع والمجتمع في الفرد[١] .

هناك عدة تعاريف للتربية ، منها تعريف ليتري الذي يرى أنها " ذلك العمل الذي يؤدي إلى تنشئة الطفل أو الشاب عن طريق مجموعة من العادات الفكرية التي تكتسب ومجموعة من الصفات الخلقية التي تنمو "[٢] .

وعرفها هربارت بكونها " تكوين الفرد من أجل ذاته ، بأن نوقظ فيه ضروب الميول الفكرية "[٣] ، أي : العمل على تحفيز قدرات التحكم والسيطرة على جميع مكامن الإبداع والخلق ، التي تؤدي إلى إحداث اليقظة الفكرية الدائبة .

أما وليم جيمس فيعرف التربية بأنه " ذلك التكوين الذي يجعل الفرد أداة سعادة لنفسه ولغيره "[٤] ، ويشترط لهذا الهدف التحرر من التناقضات التي تؤدي إلى سيادة الفوضى والعنف ، ومن ثم الابتعاد عن جوهر السعادة ذاتها .

أما هنري جوفر فعرفها على أنها " مجموعة من الجهود التي تهدف إلى أن تيسر للفرد الامتلاك الكامل لمختلف ملكاته وحسن استخدامها "[٥] .

وعرفها دوركهايم بأنها " تكوين الأفراد تكويناً اجتماعياً " ، ويرى أن هذا يتم بالتفاعل الاجتماعي والتواصل ، إذ أن الإنسان يتأثر بالأخذ والعطاء . وقال : " إن

---

(١) علي وطفة ،المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية ، بحث في إشكالية القمع التربوي ، عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر - كانون الأول ، ١٩٩٨ ، ص١٣ .
(٢) رونيه أوبير ، التربية العامة ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢١ .
(٣) رونيه أوبير : التربية العامة ، ص ٢١ .
(٤) المَصْدَر نَفسُه ، ص ٢٢ .
(٥) المَصْدَر نَفسُه ، ص ٢٢

الإنسان الذي تود التربية أن تحققه فينا ما هو الإنسان كما خلقته الطبيعة ، وإنما هو الإنسان كما يريد المجتمع أن يكون "[١] .

فهو يعطي الانضباط والالتزام أهميتهما المطلوبة في العملية التربوية ، ليتوافق الفرد مع المبادئ والعادات والتقاليد المكتسبة .

ثانيًا ـ تحديد مفهوم العولمة :

ظهرت العولمة كنظام شمولي عالمي ، يدعو لثقافة واحدة ، ولنمط متجانس من السلع والأعمال والنماذج الثقافية تفرضها قوى الإنتاج الرأسمالي التي عزمت على أن تعمم هيمنتها على العالم بتعددية بقائها

كقوة لديها الحضور والنفوذ والسيطرة ، تسعى إلى فرض قيمها بالقسر والإلغاء الكلي للتعددية الإنسانية ، وإزالة أي اختلاف غير متماثل في نموذج ثقافي أو إطار فكري أو نظام اقتصادي معين .

والعولمة " هي الحالة التي تتم فيها عملية تغيير الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومجموعة القيم والعادات السائدة وإزالة الفوارق الدينية والقومية والوطنية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة، والتي تزعم أنها سيدة الكون وحامية النظام العالمي الجديد "[٢] .

وقيل : هي " اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع من يعيش فيه، وتوحيد أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات، والجنسيات والأعراق"[٣] .

ويعرف سمير أمين العولمة بكونها الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة بدرجة أولى، ثم توسيع المبادلات بين الشمال والجنوب على اعتبار أنه يمثل سوقاً مهمة[٤] .

أما صادق جلال العظم فيعرفها بكونها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي ، عند منتصف القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول ، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها[٥] .

بينما يرى عزمي بشارة أنها طغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من قبل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين وحاجات الاقتصاد المحلي[٦] .

---

(١) المَصْدَر نَفسُه ، ص ٢٢ .

(٢) صالح الرقب ، العولمة ، الجامعة الإسلامية ، الرياض ، ١٤٢٣ هـ ، ص ٩ .

(٣) ناصر بن سليمان العمر ، رسالة المسلم في حقبة العولمة ، مركز الدراسات الإسلامية ، قطر ، ١٤٢٤هـ ، ص ٢ .

(٤) سمير أمين ، تحديات العولمة ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٧١ ، بيروت ، نيسان ١٩٩٨ ، ٦٣ .

(٥) صادق جلال العظم ، ما هي العولمة ؟ مجلة الطريق ، العدد الرابع ، بيروت ، تموز- آب ١٩٩٧، ص٤٥ .

(٦) عزمي بشارة ، إسرائيل والعولمة ، مجلة فكر ونقد ، السنة١ ، العدد ٧ ، بيروت ، آذار ١٩٩٨، ص٤٧.

هذه التعريفات وإن كانت تتقاطع فيما بينها من حيث تركيزها على الجانب الاقتصادي والتقني ، فهي لا تقدم حقيقة المفهوم وحضوره المتشعب في مختلف الخطابات المعاصرة ؛ فهي ليست مجرد ممارسات جديدة في التجارة والاقتصاد المتبادل تستند إلى قوة التدفقات المالية في سوق عالمية واحدة ، واتساع رقعة المبادلات التكنولوجية ، وبخاصة عبر وسائل الاتصال والإعلام(١) .

إن العولمة هي الصيغة المقترحة لتفرض على شعوب الأرض من منظور واحد لا يرى في الآخرين أنداداً ، ولا يعترف لهم بحق الاختلاف، ولا يؤمن بأهمية الحوار معهم .

ثَالِثًا ـ نشوء العولمة وانتشارها :

إن العولمة هي نتيجة الأحادية والشمولية التي هيمنت على المجتمعات البشرية طيلة القرن العشرين ، ومن ثم كان نتيجتها تلك الظاهرة التي مازال مفعولها يسير في غموض وتحديات جديدة تواجهها البشرية جميعاً ، وخصوصا لدى المجتمعات التي لم تستطع أن تواكب التطور وتؤسس نموذجها الثقافي من الحداثة والتجديد وممارسة المراجعة الدائمة لثقافتها بالمقارنة والتطابق الثقافي مع الحضارات والأمم الأخرى ، وضربت العولمة بجذورها في أعماق بعض الميادين وتخطت السيادة القومية ، ولاسيما في بعض القطاعات مثل الإعلام ، والثقافة وغيرها(٢) .

لقد بدأت العولمة في إطارها الأولي بوساطة الرأسمالية التجارية التي حاولت أن تؤسس إمبراطوريات متعارضة ، تريد كل واحدة منها أن تفرض نموذجها على وفق منطق الصراع والتنافس التجاري السائد فيما بينها ، وصولاً إلى التوحد النهائي لقوى العالم الرأسمالي بصيغته الأكثر تطوراً وشمولاً(٣) .

والعولمة ضمن إطارها الموحد العام اصطدمت بقيم الحضارات الأخرى ، ولكن هذا لم يمنعها من أن تقيم مركزية تؤسس الترابط بين جميع الاقتصادات والبلدان والمجتمعات عبر شبكات الاتصال العالمية ، ومن ثم تضيع الحدود لدى المراكز الأكثر تأثيراً ونفوذاً ليغدو من هو مركزي أكثر سيادة وحضوراً على مستوى التداول الثقافي والاقتصادي والسياسي ..الخ ، وبذلك استطاعت العولمة التأثير في الزمان والمكان بحضورها المتعدد كظاهرة مؤثرة حاضرة وضاغطة ومتجاوزة جميع الأطر والتشكيلات والحدود المادية والمعنوية .

لقد أثبتت التجربة أن العولمة لا تقف عند حدود علاقات التبادل والمشاركات الثقافية والاقتصادية ، وهي ليست مجرد مركز يؤسس ما يملك من وضعية جاهزة من السلع والأعمال والأفكار إلى المحيط والأطراف من حوله ، وأن العولمة لا تعمل على

---

(١) محمد مصطفى القباج ، التربية والثقافة في زمن العولمة ، مجلة المعرفة للجميع ، العدد ٢٤ ، المغرب ، آذار ـ نيسان ، ٢٠٠٢ ، ١٨ .

(٢) د . نايف علي عبيد ، العولمة والعرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢١ ، بيروت ، تموز ، ١٩٩٧ ، ص ٢٨ .

(٣) برهان غليون ، ثقافة العولمة ـ عولمة الثقافة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ٢٠٠٢ ، ص١٢ .

تحرر البلدان التي لم تستطع أن تخرج من أطرها التقليدية ، بل هي أسلوب جديد أنتجته الدولة التقنية العالمية بعد أن تجاوزت خطابها القومي داخل مجتمعاتها لتؤسس فيما بعد عولمة الكيانات والحدود الأخرى من أجل تذويبها في بوتقة المنتصر تاريخياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً[١] .

والعولمة في سياق هذه الرؤية ليست اقتصاداً فحسب أو سياسة ، بل هي سيطرة تتداخل فيها الاقتصاديات بالسياسات ، والسرديات بالمصالح ، والنزعات الطغيانية اللاواعية بالطموحات الفردية للزعماء والمصالح القومية للأمم القوية ، والأمر الذي لا غبار عليه أن العولمة استطاعت التغلغل في مجتمعاتنا بسبب لا فاعلية ذواتنا ، وبسبب إخفاق النشاط السياسي والاقتصادي والمجتمعي ، وعدم القدرة على إعادة إنتاج الجديد والحديث داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية ، التي صارت أكثر استهلاكاً للقيم الجديدة بشكلها العابر ، بعيداً عن تأسيس قيم الرفض ، أو تأسيس قيم القبول ، وغلبة الاستسلامية على مواقفنا .

المَبْحَث الثَّانِي
أثر العولمة في التربية

تحمل ظاهرة العولمة بكونها ظاهرة حاضرة وضاغطة لدى المجتمعات التي غابت عنها عناصر التأقلم والاندماج مع الشكل الخصوصي للحداثة مجموعة من القيم التي أنتجتها الحداثة الغربية ، من ذلك انتشار قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والحداثة المعقلنة لجميع مؤسسات المجتمع لتغدو هذه المؤسسات خاضعة لسيطرة ذلك المثال بمفاهيمه العقلانية والتكنولوجية التي تحملها الحداثة ، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة المجتمعات الغربية من قيم وثقافات استهلاكية لديها التأثير في مجتمعاتنا إلى حد كبير ، ومن ثم يغدو أمر انتشار هذه القيم قائماً بشكل تسلطي قهري ، بسبب تمييع الحدود ، وذوبان الخصوصية الوطنية في بوتقة المركز ومصالحه الإستراتيجية في المنطقة العربية ، ولا سيما بعد أن فشلت مشاريع التحديث في المنطقة ، وهكذا تضعف أهمية وقيمة المؤسسات الإعلامية الداعية إلى ولادة وعي حداثي غير مرتبط بطابع التربية الضاغطة للعولمة وقيمها بسبب فقدان الاستقلال السياسي ، الذي يؤدي إلى سيطرة الأسواق الرأسمالية على أكثر قنوات البث والاتصال الإعلامي من حيث كونه واقعاً تحت تأثير الشركات غير الوطنية والتي تملك أسهماً كبيرة في هذه المؤسسات الإعلامية ، ومن ثم يحدث لدينا ما يسمى بنظرية التبعية الثقافية ، أو التسطيح الثقافي لمجتمعات بأكملها ، وهذا يشبه التأثير الذي كانت تمارسه الإمبراطورية في شكلها الاستعماري القديم في الشعوب الواقفة إلى جانب الانحناء كأدوات مستغلة ، لكن

---

(١) السيد ياسين ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٣٦ .

الاختلاف بين الأمس واليوم يتمثل بقدرة البندقية في الماضي على احتلال الجسم البشري وامتثاله أمام سطوة المنتصر والقوي ، واليوم فأن المدرسة تسحر العقل[١] .

ولكن منطق البندقية ما زال ساري المفعول مع الأخذ بعين الاعتبار تلك القدرة الهائلة لتحوله وتطوره إلى آلة حربية كبيرة ومدمرة ، وهذا ما لجأت إليه مراكز العولمة لفرض سياساتها ومفاهيمها وعادت إلى الأنماط الكولونيالية (العسكرية) الاستعمارية .

لقد تراجعت أولى المؤسستين المنتجتين للتربية في العالم العربي والإسلامي (الأسرة والمدرسة) بسبب مجموعة من الإخفاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ، فالأسرة هي " أهم المصانع الاجتماعية التي تنتج الوجدان الثقافي الوطني ، بواسطة شبكة من القيم التي توزعها بالتربية على سائر أفرادها أو تلقنهم إياها بوصفها الآداب العامة الواجب احترامها "[٢] .

لقد أصاب الأسرة التراجع في تأدية مهامها التربوية بسبب الأزمات المعيشية والوجودية للأسرة المجتمعية ، والإخفاق في الحصول على التعليم المناسب ، وبالتالي تعطل قدرة الأسرة على العطاء التربوي ، مما أدى إلى توسع دائرة الجهل والتطرف

وهنا يأتي الإخفاق الثاني للمؤسسة الأخرى الأكثر حيوية في إنتاج الوعي التربوي ، أعني : المدرسة التي " تستأنف عمل الأولى وتنتقل بأهدافه إلى مدى أبعد من حيث التوجيه ، والتي تعد أسرة ثانية للناشئة تمارس الوظائف التربوية عينها "[٣] .

إن الأسرة في مجتمعاتنا طيلة هذه الأزمنة المظلمة من تاريخه أنتجت " الطفولة المسلحة " ، وساعد الغرب بشكل كبير على ترويج هذه الفكرة بشيوع أفلام العنف وقصصه التي وصلت إلى الأطفال وعززت ذلك بانتشار الألعاب المروجة للقتل ، كذلك الحال مع المدرسة التي توقفت عن تكملة المنهاج التربوي .

وتمثل هذا بالعجز عن إمكانية تحويل التعليم في المجتمعات العربية والإسلامية إلى حق عام يشمل الأكثرية ، ولاسيما المجتمعات الريفية ،

فضلاً عن فقر محتوى البرنامج التعليمي وقصوره عن الإجابة عن الحاجات المعرفية والعلمية ، ومن ثم أدى ذلك إلى تخريج الكثير من إنصاف المتعلمين الذين لا يمكن الاستفادة من طاقاتهم المتواضعة ضمن المؤسسات العامة[٤] .

وتبقي التربية والمدرسة ساحتين من ساحات المواجهة الرمزية ، فعلى صانعي السياسات التربوية والفاعلين في المدارس ، الإدراك أن المدرسة لم تعد ناقلة للمعلومة ، فالطلاب لم يعودوا في حاجة لمن يزودهم بالمعلومة ، وإنما يحتاجون لمناخ يمكنهم من نقد منظومات المعرفة ومساءلتها ، ولذلك فعلى المدرسة أن تعتني بدورها النقدي والتساؤلي والتقويضي ، لما تهطل به مصادر المعرفة المتعددة من معارف ومعلومات

---

(١) ميشيل هارالامبوس ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، بغداد ، دار آفاق ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٢.
(٢) الدكتور عبد الإله بلقزيز ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، بلا تاريخ ص ٣١١.
(٣) المَصْدَر نَفسُه : ٣١١ .
(٤) الدكتور عبد الإله بلقزيز : العرب والعولمة ، ٣١١ .

مغلّفة بأغلفة الحقائق والأفكار ، ما يجعل من المدرسة مختبراً ثقافياً يحلل الحزم المعرفية والمعلوماتية لينتفع بما يغني الثقافة الجماعية ، ويقوي الحياة المجتمعية .

ومن هنا فأن تأثير العولمة بشكله السلبي سوف يكون أكثر نفوذاً لدى المجتمعات المنفصلة عن الحداثة ، أي : تلك التي تحاول أن لا تؤسس تبعية اقتصادية وثقافية تتمثل بالقدرة على التغيير كوعي إنساني مدرك بلا إرادة فرض من قوى سلطوية أكثر إمكانية وتطوراً ، إذ ما تزال البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضعيفة ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى نهاية الاختلاف الثقافي ، ومن ثم الاندماج في بوتقة الأخر المستهلك والعابر ليس إلا ؛ لأن العولمة الرأسمالية لا تؤدي إلى تثوير الوعي والبنى التقليدية في الهوامش بقدر ما تؤدي إلى تقويضها دون أن تنشأ البنى الحديثة البديلة القادرة على استيعاب العولمة الاقتصادية كقوة داخلية[١]

إن العولمة لا تمثل سوى حداثة جاهزة لديها القدرة على بث قيمها بشكل سلطوي ذي توجه واحد متمثل بثقافة المنتصر المهيمن على جميع أدوات التعدد والاختلاف ، والانتقال من قابلية بشرية منتجة إلى أخرى مستهلكة .

وتتباين التربية من مجتمع لآخر بتباين النماذج الثقافية والرموز والقيم التي يستهدف كل مجتمع ضمان استمرارها من خلال السهر على تمريرها للأجيال اللاحقة ، إلا أنها لا تعدو أن تكون انعكاساً لأساليب السلطة الموظفة في المجتمع وفي مؤسساته ، وهذا يلقي على عاتق المؤسسات التربوية التقليدية الممتدة من المدرسة إلى الأسرة باعتبارهما مؤسستين اجتماعيتين إدماجيتين تتمحور أهميتهما في المحافظة على الموروث الثقافي والاجتماعي وإعادة إنتاجه بما يضمن عملية تفاعل الفرد في المجتمع ، وتفاعل ثقافة المجتمع في الفرد ، غير أن حالة الانفلات الهائل للثورة المعلوماتية وتأثيراتها الجمة على الأفراد والجماعات ، بل وعلى الدول نفسها من شأنه أن يطرح أكثر من سؤال حول الهوامش المتاحة لهذه المؤسسات التقليدية في القيام بعملية الإنتاج ، وإعادة الإنتاج هذه ، وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة خطاب هذه المؤسسات الأقرب ميلاً إلى المحافظة ، والأكثر ارتباطاً بالقهر والإكراه ، في مقابل الخطاب السمعي البصري الذي يراهن على آخر تقنيات التأثير ، وبخاصة أن المشروع الغربي في عصر العولمة قد أصبح في عهدة الإمبراطوريات السمعية البصرية ، بما تملكه من نفوذ وإمكانات وسلطة تمكنها من تقديم مادتها الإعلامية للمتلقي في قالب مشوق يجلب الانتباه عبر تكنولوجيا الإثارة والتشويق ، ويقارب عتبة المتعة ومعها يبلغ خطابه الأيديولوجي وأهدافه الاستهلاكية ، ويسهم في وأد حاسة النقد لدى المتلقي الذي يصبح قابلاً لتمرير وتلقي جميع القيم والمواقف السلوكية دون اعتراض عقلي أو معاداة نفسية[٢] .

---

(١) عزمي بشارة ، العولمة وإسرائيل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص ٢٨٢

(٢) الدكتور عبد الإله بلقزيز ، في البدء كانت الثقافة ، دار إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٩٨ ، ص١٩ .

إن تباشير الواقع الحالي تشير إلى أن المعركة تترجح لصالح الخطاب الإعلامي الغربي بما يحمله من مغريات ومؤثرات ، فيقلل من قدرة المؤسسات التربوية العربية في صورتها الحالية على المنافسة ومقاومة الوسائل الحديثة التي أضحت في متناول الجميع ، أو حتى في امتداداتها الوطنية التي تعيد إنتاج الخطاب نفسه بالآليات نفسها بانتصارها للمنتوج الغربي على حساب المنتوج الوطني إن وجد أصلاً[١]

الواقع إن المؤسسات التربوية والثقافية لا تستطيع بوسائلها وإمكاناتها الراهنة مواجهة مد العولمة الغربي ، وأن اكتساح الإعلام الغربي للمجال الثقافي العربي من شأنه أن يحول هذا الفضاء الداخلي إلى فضاء للإقصاء ، فهيمنة أدوات الاتصال السمعي البصري الغربية واكتساحها لكل الفضاءات الممكنة ، واستئثارها بحيز زمني مهم من وقت المتلقين الذي يبلغ ذروته في النمط التلفزيوني ، يجعل الجميع أقرب إلى العيش في عالم افتراضي أثيري يتألف من الصور والإشارات والنصوص المرئية والمقروءة على الشاشات الإلكترونية ، بما بات يشكل تهديداً لمنظومات القيم والرموز وتغييراً في المرجعيات الوجودية وأنماط الحياة[٢] .

والرموز والقيم التي يتشبع بها المتلقي يومياً عبر الفضاء السمعي البصري مختلفة كلياً عن رموز وقيم المجتمع الأصلي ما دامت تصنع خارج حدوده ، كما من شأنه أن يفقد المنتوج التربوي المحلي كل قدرة على جلب اهتمام متلقيه .

إن هذه الصورة القاتمة وإن كانت تشكل توصيفاً لحقيقة وضع المؤسسات التربوية والثقافية في دول العالم الثالث ، ومن ضمنها الدول العربية لا تعفي هذه المؤسسات من التمسك بأداء الوظائف المنوطة بها، والمتمثلة في صناعة الرموز والقيم التي تشكل عمق الهوية المحلية ، والعمل على ضمان استمرارها ، لأن مستقبل الثقافة العربية والإسلامية رهين بإعادة النظر في آليات اشتغال المدرسة والأسرة ، فإذا كان من البديهي أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى عولمة التربية تحت شعار حماية حقوق الإنسان ، ناظرة إلى نموذجها كشرط أساسي لنجاح عولمتها الاقتصادية ، مؤمنة بأنه عن طريق التربية التي ترغب في فرضها يمكن تنمية النزعات الاستهلاكية[٣] .

لذا من الضروري أن تسعى هذه المؤسسات إلى حماية الأمن الثقافي العربي من خلال إعلان القطيعة مع الآليات التقليدية الموظفة في المجال التربوي العربي عبر صياغة برنامج تربوي جديد واعٍ بطبيعة

---

(١) كريم أبو حلاوة ، الآثار الثقافية للعولمة ، حظوظ الخصوصيات في بناء عولمة بديلة ، مجلة عالم الفكر ، العدد٣، المجلد ٢٩، كانون الثاني- آذار ، المغرب ، ٢٠٠١ ، ص٥٩ .

(٢) كريم أبو حلاوة : الآثار الثقافية للعولمة ، ٥٩ .

(٣) نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، سلسة عالم المعرفة ، العدد ٢٦٥ ، كانون الثاني ، الكويت ، ٢٠٠١ ، ص ٢١ .

المرحلة التي يجتازها العالم والمنطقة ، وبطبيعة المسؤولية الجسيمة المنتظرة منه[١] .

وهو ما لن يتأتى إلا بتجديد آليات اشتغال هذه المؤسسات عبر تطوير الأنساق التربوية التقليدية ، وإنتاج خطاب تربوي وأسري بديل ، أساسه الاشتغال على أسس جديدة تهدف إلى تنمية الحس النقدي لدى المتلقي ، بما يضمن تجاوباً عقلانياً مع المنتوج الإعلامي الغربي الذي أصبحت إمكانية تفاديه ضرباً من الخيال ، وهو ما يسمح بالحديث عن منظومة تربوية تضمن توازناً معقولاً بين ضرورة الحفاظ على معالم الهوية المحلية وحتمية الانفتاح على الثقافات الإنسانية في مختلف تمظهراتها وامتداداتها ، فتجعل الماضي في خدمة المستقبل وليس المستقبل رهينة للماضي[٢] .

ومهما تباينت مناهج التربية ، فإنها لا تعدو أن تكون انعكاساً لأساليب السلطة الموظفة في المجتمع ، وفي مؤسساته التربوية والأسرية لتحقيق أهداف العملية التربوية ، أي : إعادة إنتاج المنظومات المعرفية والقيمية التي تحافظ على البنية الاجتماعية القائمة ، لكن حالة الانفلات الهائل للثورة المعلوماتية ، يطرح بإلحاح السؤال المقلق بصدد الهوامش المتاحة لهذه المؤسسات التقليدية في القيام بعملية إعادة الإنتاج تلك ، وبوجه خاص وهي تقوم على الإكراه في أداء وظيفتها : كيف يمكن تحدي الخطاب السمعي البصري العابر لأضخم قنوات الاتصال الجماهيري المستندة إلى أكثر التقنيات العلمية تقدماً ؟

يضاف إلى هذه الكثافة الهائلة التي لم تخطر ببال أحد قبل بضع سنوات ، القدر الهائل من المتعة والتشويق على المنتج الثقافي المتضمن أيديولوجية الهيمنة الكونية والتعصب العرقي والديني ، والمخرج وفق أحدث التقانات الفنية والجمالية .

إن أول بوادر التأثير السلبي للعولمة في التربية تبدأ بتشويه الوعي وتزوير الواقع ، فمقاومة الهيمنة والاحتلال تصبح مرادفاً للإرهاب ؛ وحماية بعض العادات والتقاليد تصبح خرقاً لحقوق الإنسان ؛ واحترام معتقدات الأمم والجماعات وأديانها يصبح تحريضاً على العنف وحجْراً على الحرية . ضمن هذا الإطار يتم عولمة مفاهيم من قبيل : محور الشر ومن ليس معنا فهو ضدنا ، والمرأة ليست عصرية إلا إذا انفلتت لتكون خاضعة لمقاييس الغرب[٣] .

من المؤسف القول : إن النظام التعليمي العربي، بكل مستوياته من الحضانة

---

(١) نبيل علي ، ونادية حجازي ، الفجوة الرقمية ، رؤية عربية لمجتمع المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣١٨ ، الكويت ، آب ٢٠٠٥ ، ص١٢.

(٢) محمد فاضل ، الإعلام والتربية ، بين الحفاظ على الهوية المحلية والانفتاح على الثقافات الإنسانية ، ملحق تربية وتعليم ، جريدة الصباح ، العدد ١٦١٤، ١٥ حزيران ٢٠٠٥ .

(٣) نصـ ـار إبراهيم ، العولمة جدل الثقافة والتربية ، مركز المعلومات البديلة ، فلسطين ، بلا تاريخ ، ٦ .

حتى الجامعة، يرسخ بشكل متعمد وبإصرار القيم المتناقضة للحرية والانطلاق وتفتح الملكات الذهنية ، ويضعف المناعة في وجه تحديات العولمة . ويهدر دور العقل في البيت والروضة والمدرسة وبشكل خاص في الجامعة ، يجري تدعيم أشد الأنظمة السياسية تخلفاً ومحافظة . حينما يغدو التعليم في جميع مراحله تلقينياً يجري إنتاج الرجل المطيع الذي ينتظر التعليمات وغير المزعج .

وفي ظل الجهل بنواميس حركة المجتمع وسبل حل المشكلات الاجتماعية في عالم متداخل ، تغلف الوعي الاجتماعي ضبابية تطرح الحلول المبهمة ، وبالنتيجة تشيع النظرات الأصولية ذات التوجه الماضوي في مجال الفكر والثقافة .

وفي مقابل خطر العولمة يظهر خطر الحماس الديني القائم على التعصب والتطرف والتصلب في الرأي ، بعكس الإيمان العادي ، ينشأ في ظروف الدفاع عن مصلحة ، ويولد الاتجاهات التعصبية بمرور الزمن ، ويترك الأثر السلبي في نفوس الآخرين حتى وإن لم يصدر منه ما يسيء، ولكنه يتعامل بخشونة واضحة وسلوك بعيد عن التسامح .

إن تسييس الدين يعني إنزاله إلى ميدان العلاقات السياسية المتسمة بالألاعيب وحركات الالتفاف والمراوغة والكيد والإكراه . وهذا ما يضعف طاقته الروحية . والسياسة تلجأ أولاً إلى الإكراه ، الذي نهى الله تعالى عنه ، ﴿ [redacted] ﴾[1] ، وهو كذلك تشويهٌ لمبادئ الدين وقيمه المطلقة وذات الطابع الإنساني الشامل ، كما في قوله تعالى : ﴿ [redacted] ﴾[2] ، فإقحام الدين في التحزب لموقف اجتماعي ، إنما يجعل منه ديناً خاصاً بطبقة معينة دون سائر الطبقات الاجتماعية ، هي الطبقات المحافظة ذات القدرة على توظيف الوعاظ والدعاة .

وما يزيد في صعوبة مواجهة العملية التربوية لآفاق العولمة ضعف

المناهج الدراسية وعدم قدرتها على مواجهة العولمة ، مكامن الخلل الذاتي فيها ، والتي يمكن تأشيرها بما يأتي :

١. غلبة الجانب النظري في المناهج الدراسية ، كما في مناهج الفرع الأدبي في التعليم الثانوي التي لا تساعد على تنمية التفكير والإرادة المستقلة ، كما افتقدت مناهج التربية إلى موضوعات تبين حقوق الإنسان في المجتمع ، وإن وجدت فالطالب يعمل أنها حبر على ورق .

٢. إن المواد ذات الطبيعة العلمية ، وكذلك اللغات تدرس بالتلقين ولا تراعى الجوانب العملية التطبيقية أثناء التدريس ، وذلك لأسباب ذاتية في المعلم ،

---

(١) البقرة : ٢٥٦ .

(٢) الغاشية : ٢١ -٢٢ .

ولاكتظاظ الصفوف وضخامة المساق العلمي ، وفقر المختبرات المدرسية في مجالات الفيزياء ، والكيمياء ، والأحياء التي لا تتوافر الوسائل الضرورية من أجل استيعابها .

٣. إن الاكتظاظ المفرط في الفصول الدراسية وكثافة الموضوعات يؤديان إلى جعل المدرسين يعتمدون تحويل المواد العلمية إلى مواد نظرية ، وربما لا تتوافق مع المناهج الزمنية لأسباب مختلفة ، مما يضطر المعلم إلى ضخ جرعات تدريسية أكبر من قدرة الطلبة على التلقي لاستيعاب كامل المنهج الدراسي .

٤. تدني مستوى التلاميذ الذي لا يؤهلهم لاستيعاب الموضوعات النظرية ، مما يجعل المدرسين يعتمدون التدوين الحرفي للكلمات والجمل دون فهم واستيعاب من قبل التلاميذ .

٥. إن بعض المدرسين يتلكأون في عملهم ، ليضطروا الطلبة لأخذ دروس إضافية والاعتماد عليها في الحفظ والاستيعاب ونيل الدرجات المتقدمة .

٦. إن التركيز على العلامات والدرجة يربي النزعة النخبوية لدى الطالب ، ويولد لديه الاعتقاد الخاطئ بأن تفوقه ميزة ترفع كفاءته في العمل .

٧. إن عملية التربية تبث الروح الوطنية بصورة مجردة خالية من المضمون الاجتماعي ، بينما تنمي لدى الطلبة وبخاصة المتميزين ، الروح الفردية والتميز النخبوي . ولدى تعزز الروح النخبوية يعمد المتفوقون إلى الهجرة والبحث عن مجالات العمل وتطوير الكفاءة في المراكز الرأسمالية ، وفي هجرة العقول استنزاف للثروة الوطنية للبلدان النامية ، وتزيد قدرة المراكز الرأسمالية على النهب والقهر .

٨. الخلل الحاصل في طرائق إعداد المعلمين ، وطرائق تسيير المؤسسات التعليمية بأساليب ضبط تعتمد الإكراه بدل التربية وتنمية المسؤولية .

٩. البرامج التربوية هي على العموم تمليها اتجاهات سياسية تتجاهل التخلف وتتنكر للتقدم ، مثلما تغيب التبعية ورفض التحرر.

ويعزز الآثار السلبية لهذه النواقص في العملية التربوية قصور عمل المنظمات الأهلية من جمعيات ونقابات وأحزاب ، وإهمالها لشؤون التربية والتعليم ، وتساهلها بحقوق الإنسان ، وكذلك ضعف النزعات الديمقراطية داخل المنظمات والهيئات الأهلية ، وقصورها في أن تشكل بأنظمتها وحياتها الداخلية قوة المثال والمحفز لإشاعة الديمقراطية في المجتمع والمدرسة .

إن طلاب المدرسة غالباً ما يرون أن مناهجهم الدراسية منقطعة عن الواقع والحياة ، هنا يجلس الطلاب عاجزين عن ربط المعارف بعضها ببعض ، أو لا يملكون

ثقافة تتيح لهم عملية الربط هذه ، وفي الوقت نفسه يكونون غير قادرين على رؤية المعرفة في سياقها الشامل والمتصل ، فالمعارف منفصلة ومفتتة ومتخصصة ، ولهذا تكون عاجزة عن ربط الذاتي بالموضوعي، والمحلي بالكوني ، والشعوري بالعقلي ، والعلمي بالإنساني ، فتؤدي بذلك إلى تَشكُّل ثغرات على حدود التخصصات والمعارف المختلفة .

ولاشك أن البيئة المدرسية الجيدة تفضي إلى تعليم جيد يمكن من خلاله تحقيق الأهداف التربوية المرصودة، ولكن تبقى الأوضاع الاقتصادية والإمكانيات المادية للدولة هي الكفيلة بتحقيق بيئة مدرسية متكاملة العناصر من حيث ساحات النشاط والمرافق وسعة الغرف الصفية، إضافة إلى المكتبات والمختبرات وأجهزة الكمبيوتر ووسائل الإيضاح والترفيه .

ومن الجدير ذكره هنا أن المدرسة العربية تفتقر لتلك المقومات الرئيسية للبيئة المدرسية إذا ما قورنت بمثيلاتها في البيئات التعليمية الغربية ، وذلك يعود لجملة أسباب أهمها[١] :

١. الزيادة المطردة في أعداد الطلاب المنتسبين للمدارس بسبب

النمو السكاني السريع مقارنة مع الأعداد المحدودة لتلك المدارس ، الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من الاكتظاظ داخل الصفوف ، إن تلك الأزمة دعت الجهات المعنية لاستحداث دوام الفترتين الصباحية والمسائية ، مع الإدراك التام لسيئات ذلك النظام ، وبخاصة عامل الوقت المتاح لإعطاء الدروس وتطبيق الأنشطة المتعلقة بها ، إضافة إلى حرمان الطلبة من الاستفادة من المرافق الحيوية في المدرسة من جهة ، ومن جهة أخرى تفشت ظاهرة استئجار المدارس التي تفتقر إلى أبسط مقومات المدرسة ، والملاعب ، والتهوية الجيدة ، والإضاءة المناسبة .

٢. تدني مستوى إنفاق الدولة من ناتجها القومي على التعليم والبحث العلمي ، فقد أشار تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢ إلى أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي لا يتجاوز ٠٠٢% من الناتج القومي الإجمالي مقابل ما يزيد على ٢% بالنسبة لمعظم الدول الصناعية، وتتراوح النسبة بين ٢.٥ و٥% من الناتج القومي[٢] . من هنا لا بد من إيجاد إستراتيجية تنموية شاملة تحقق توازناً بين جميع القطاعات ، والعمل على قيام مراكز حرفية ومعاهد صناعات قومية تضمن للتعليم فاعليته وقدرته على دفع حركة التنمية العربية إلى الأمام .

---

(١) أشرف البطران ، التربية العربية وتحديات العولمة ، مجلة حوار متمدن ، عدد ٢٠٠٦/٩/١٢ ، ص٩

(2) http://www.islammemo.cc/KASHAF/one_news.asp?IDnews=649.

المَبْحَث الثَّالِث
المعالجات المقترحة

إن السؤال المطروح هنا هو كيف نفعل المدرسة لتنتظم بوصها جهة فاعلة ومحورية في منظومة مجتمعية تتصدى لسحب وشبكات المعلومات والفضائيات ، وما تصدره من خطابات معولمة وسرديات وصور مفبركة واستعراضات ثقافية موجهة ، تتصدى لها في مواجهة مفتوحة تمكننا كأمة من التفاعل مع العالم ككل ، دون الانزلاق إلى مخاطر الانغلاق على الذات أو الانفتاح بدون ذات ، ما يمكننا من صيانة هويتنا الجمعية عبر رفدها الجماعي بهويات فردية ، تحقق لكل ذات إطارها الجماعي ، كما تحقق تفردها الذاتي ، وتحقق للجماعة وجودها الاجتماعي وسيرورتها التاريخية ودورها العالمي ؟

إن " هناك خطورة في أن يعرض المعلمون أنفسهم كمربين حياديين ، كمن ليس لهم أي توجه تربوي ... فلا وجود لتربية حقيقية بدون توجه تربوي ، فمعلم يدعي الحياد ، هو معلم يمتنع عن خوض المهمة التربوية السياسية التوعوية ، معلم كهذا يرفض أن يقنع طلابه بما يعتقد أنه عادل ، معلم كهذا في نهاية الأمر يساعد على تكريس مبنى القوة القائم ، ولذلك فوظيفة المربي أن يكون راديكالياً ، أي : أن يكف ويمتنع عن أن يكون لامبالياً "[١] ؛ لأن تربية تدعي الحياد يعني تربية تنعزل عن الثقافة والهوية والتجربة ، وتتناول المعرفة والفكر ، وكأنهما مقطوعان ومفصولان عن مباني القوة ومسارات التاريخ ، فالتربية فعل فكري وسياسي في حقل ثقافي اجتماعي، لا توجد فيه مساحة محايدة وآمنة .

إن أي حديث عن دور فاعل للمؤسسات التربوية لا يجدي نفعاً بغياب دعم حقيقي من الفضاء الإعلامي العربي ، الذي يجب أن يخرج عن دوره المحاكي لإعلام الغرب تحت غطاء الحداثة والانفتاح ، أو إعادة

إنتاج نفس آليات المؤسسات الإدماجية التقليدية ممثلاً في خطاب الأوامر والنواهي تحت يافطة الإنتاج الإعلامي الأسري الهادف ، والاندماج في مشاريع جديدة أساسها التطلع إلى إشباع حاجات المواطن العربي الثقافية والجمالية من خلال بناء صورة سمعية بصرية خاصة بالذات العربية[٢] .

إن تحقيق الحداثة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية يمكن أن تتحقق بتجاوز عدة أزمات تتمثل بما يأتي[٣] :

١- تقاليد القهر وغياب الإبداع .

---

(١) باولو فريري ، التربية للمقهورين والطريق للتحرير " نخبة من أدبيات باولو فريري " ، إعداد : رباح حلبي ، ترجمة : مرزوق حلبي ، معهد الدراسات ، القدس ، ٢٠٠٥ ، ص٨٤ .

(٢) محمد شكري سلام ، ثورة الاتصال والإعلام : من الأيديولوجيا إلى الميديولوجيا ، نحو رؤية نقدية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ١ ، المجلد ٣٢، بيروت ، تموز- أيلول ٢٠٠٣ ، ص٨٥ .

(٣) محمد جواد رضا ، أزمات الحقيقة والحرية ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص ٢٤

٢- تربية المبدعين .
٣- القصور الابستيمولوجي في فهم الطفل .
٤- الطفل ومعضلة القصور اللغوي في المجتمع العربي المعاصر.
٥- تجديد الوعي بطبيعة اللغة واكتسابها .
٦- الطفولة العربية بين التغابن الاجتماعي وقصور الرؤية التربوية .

إن تجاوز الأزمات الأولى المتمثلة بتقاليد القهر وغياب الإبداع من شأنه أن يقود إلى تجاوز بقية الأزمات الأخرى ، إذ أن الإبداع سمة بشرية تحتاجها المجتمعات التي تمارس ملكة النقد وجدلية التطور والتغيير الدائمين ، ومن ثم لا يوجد هناك مركزية معينة لا تستند إلى الإنسان بوصفه مصدراً للقيم والأفكار والحقيقة .

ومن الخطأ التصور أن القيم الإسلامية هي قيم قاهرة للإبداع ـ كما يتصور بعضهم ـ إذ يرى أن الإبداع لا يوجد ضمن فضاء مغلق أو ضمن ثقافة تنعدم فيها حرية الرأي والفكر وممارسة التغيير على

مختلف الأطر والأنظمة المجتمعية ، وأنه طيلة التاريخ العربي الإسلامي غاب دور العقل وقدرته على الإبداع منذ أن انتصر أهل النقل[١] الذين يستندون على رؤية غياب السببية المباشرة ، وذلك لأنها تقود إلى إنكارية المعجزة وحدوثها ضمن تصورهم ، ومن ثم كانت رؤية العقلانيون أكثر تماسكاً وارتباطاً بحركة الواقع والمجتمع وتطوره ، إذ كانوا يقولون بلسان ابن رشد : " إن من يرفع السببية يرفع العقل ويبطل العلم "[٢] .

لقد أحدث الإسلام تغييراً جذرياً وليس نسبياً في بنية المجتمع العربي ، وأحدث تواصلاً جديداً مع قيمٍ مختلفة ، فتأسست دولة إسلامية قادرة على العطاء والإبداع ، قائمة على التعاون بين الجماعة المؤمنة ، وحتى في لحظات ضعف الأمة ، فهي ترتقي بقيمها وعطائها عن قيم وعطاء الدول المعاصرة ، ومن الظلم والتجني محاولة قياس مراحل زمنية معينة من عمر دولة الإسلام بتجارب دول في القرن الحالي أو السابق .

إن مواجهة الغزو والتشويه أو النفي الثقافي تستدعي عملية مقابلة واعية وشاملة تقوم على احترام الذات الثقافية والخصوصية ، بما هي نتائج التجربة التاريخية بمركباتها الحضارية والتراثية واللغوية ، إنها بمثابة جوهر الهوية القومية التي تجد ذاتها في إطار التفاعل الإنساني الشامل والاعتراف بالآخر واحترام خصوصيته .

وبهذا المعنى فالعملية التربوية هي فعل اجتماعي واعٍ شامل يأتي في سياق إستراتجية سياسية وطنية تدرك إمكانات المجتمع والأمة ، وتتعامل معها باعتبارها الاحتياط الاستراتيجي الذهبي الذي لا يحتمل العبث أو التبديد هذه الرؤية تستدعي تفاعلاً عميقاً ما بين الثقافة والتربية

ومنجزات العلوم ، وبالتالي تخطي مأزق الجمود والانحباس الذي تعاني منه

---

(١) يقصد بهم علماء الحديث والشريعة .
(٢) محمد جواد رضا ، أزمات الحقيقة والحرية ، ص ٢٤ .

العملية التربوية ، إذ لا يمكن الحديث عن إبداع ثقافي مع استمرار تخلف النظام التعليمي ، وغياب الإبداع الثقافي يعني في المحصلة الاستسلام أمام الثقافات الوافدة .

إذن ، فالتربية، بما هي وعي وفعل ، تغدو حجر زاوية لبناء أدوات الصمود وشروطه من جانب ، والنهوض من جانب آخر ، هذا يشترط التعامل مع التربية كعملية شاملة تعيد بناء وعي الذات الوطنية ، أو الدين ، أو القومية ، أو الفردية في سياق سياسي ثقافي سلوكي ، يحافظ على الخصوصية ، وينفتح على الإنسانية بمكوناتها العلمية والثقافية بصورة متفاعلة ، ولكي تغدو هذه العملية بشكل منظم ، يجب أن تتحول إلى سياسة وفعل إستراتيجي ؛ يشمل ذلك : الأسرة ، المدرسة ، نظام التعليم ، السياسات العامة .

أما ترك العملية رهناً بالعفوية والتمردات الفردية، فإنه يقودها إلى التخبط والضياع ، ويدفعها إلى دوائر الانحراف والتشوه أو الانغلاق والنكوص السلبي .

إذاً التربية هي أداة تغيير بدونها يستحيل الحديث عن بناء الإنسان من جديد ، باعتباره الحامل فرداً أو جماعة لقيم الاحترام للانتماء الوطني أو القومي أو العقائدي وسلوكياته بصورة جدلية مبدعة وخلاقة .

إننا ونحن نتحدث عن التربية، ضمن هذا الفهم، فإننا نطلق دينامية شاملة تقوم على احترام الذات الثقافية والحضارية من جانب ، واحترام ذات الآخرين وثقافتهم من جانب آخر ، وفي الوقت ذاته صيانة هذه الذات

من الاستلاب ، والشعور بالدونية ، وتمليكها شروط الثقة بعيداً عن التعصب وتضخيم الأنا بصورة مرضية ، بما يغذي الممارسة العنصرية أو التطرف المقيت ، أو الحكم على الآخر ضمن مقولة الصحيح المطلق أو الخطأ المطلق[١] .

إن المدرسة في مواجهة العولمة: مدرسة واسعة الخيال أو لا شيء ضمن هذا التصور، فالمدرسة بوصفها إمكانية ثقافية وفاعلية تربوية يمكنها أن تمثل دور الفاعل الثقافي المنشق وغير المتصالح دوماً ، فطبقاً للنظرية النقدية ، فإن " الثقافي والاجتماعي في حالة توتر لا تجدي معه المصالحة "[٢] ؛ لأنها تثلم الثقافي وتفقده فاعليته ، وتجمد الاجتماعي وتشل حركته ، وبالتالي فعلى المدرسة والمعلم المثقف أن يكونا خالقي لغة وصانعي رواية تحاول قول الحق في وجه السلطة[٣] .

هذا الدور الذي بالتأكيد سيضع المعلم والمدرسة في وجه الرواية الرسمية للسلطة من جهة ، وضد المزاج العام من جهة ثانية ، لكن عليه كمثقف أن لا ينتقد الرأي العام فقط ، وإنما يلتقط ما يهمس به الهامش " بشكل مشوش ليعيده للناس بشكل

---

(١) نصـ ـار إبراهيم ، العولمة ، ٩ .

(٢) ادوارد سعيد ، صور المثقف ، ترجمة : غسان غصن ، منشورات شمس (بدون مكان أو تاريخ النشر) ، ص١٦.

(٣) المَصْدَر نَفسُه ، ص١٩.

واضح "[١] .

وبالتالي ، فعلى التربية أن تترك الحياد الذي يضللها أو يوفر لها فرصة للضلال لتنخرط في حركة الناس ، ما يجعل منها فعلاً ثقافياً جماعياً . فبحسب نصيحة روزا لكمسبورغ " إذا بقيت المعرفة من امتياز

حفنة من الأكاديميين فإنهم سيتعرضون لخطر أن يضلوا "[٢].

وهذا ما دفع إلى البحث عن " المثقف الجمعي"[٣] كضرورة لإدخال الجماهير في التاريخ كفواعل لتحقيق ما سماه بورديو "التدخل الجمعي" ، إذ يرى أن " كل عمارة الفكر النقدي بحاجة إلى إعادة بناء بطريقة نقدية، فلم يعد يكفي وجود فرد ينطق باسم الجماعة، ولا بد من وجود المؤسسات والمدارس والنقابات والأحزاب التي تساعد في خلق الشروط الاجتماعية لخلق حلم جماعي "[٤] .

وهذا ما يجعل رسالة المعلم في المدرسة العمل على :

١. التأسيس لمجتمع المعرفة من خلال مناوأة الشروط التي تمنع انخراط الناس في بناء المعرفة وتفعيلها للعمل في المجتمع.
٢. منازعة السلطة ومناوأة رواياتها الرسمية.
٣. تمثيل ذاكرة مضادة وتوفير الأدوات الرمزية لكتابة تاريخ الناس.
٤. التأسيس للوعي المرتاب دوماً، والفكر المتسائل والإرث الأخلاقي.

ما يعنى أن المعلم الحقيقي لديه رؤية نقدية للمجتمع الذي ينتمي إليه، وللمجتمع الإنساني الأوسع ، فلا ينغلق على ذاته ، ولا يندمج في السائد والرائج ، وإنما يأخذ من التجارب المتنوعة بلا عقد ولا حساسيات، ليناقشها ويسائلها من منطلق الفهم والتفهم والثقة بالذات والقدرة على

الفعل؛ لأنه لن يمارس دوره السياسي الاجتماعي، ما لم يدرك أن هذا الدور لا بد أن يكون لصالح المجموع، وضد الحاكمين في الوقت نفسه، فإن ما يؤدي إلى تقدم مجتمع ما، هو الصور المستقبلية التي يبنيها معلمو مجتمع عن مستقبل هذا المجتمع، ويعتنقها القسم الأعظم من مواطنيه، وتتركز لحظات التغيير ومفاصل التاريخ عند تباين المصالح بين الحاكم والمحكوم، عندها ترتبط قيمة معلم المثقف في ابتعاده عن السلطة الحاكمة، وبقدر اقترابه من مواطنيه المحكومين. فدور المعلم الإيجابي ـ في كل الأحوال ـ هو الإضافة والتطوير والتنوير والتقدم، والتأسيس للأرضية الثقافية

---

(١) باولو فريري ، التربية للمقهورين، هامش رقم ٣٦ .
(٢) المَصْدَر نَفسُه ، ص١٣ .
(٣) المَصْدَر نَفسُه ، ص١٣ .
(٤) ادوارد سعيد ، صور المثقف ، ص٤٩.

لمشروع التغيير .

إن نجاح العملية التربوية والرسالة التي يؤديها المجتمع مرهون بقدرة المعلم على غرس التربية الأخلاقية والثقافية والعلمية في نفوس الناشئة ، وتنمية أطرهم المعرفية والمهاراتية ، الأمر الذي ينعكس أثره بشكل مباشر على المجتمع وعلى مكوناته المختلفة ، وصولاً لتطوره ولحاقه بركب الحضارة الإنسانية التي تبرز فيها العولمة بنتاجاتها المعرفي والتكنولوجي ، والتي وضعت المعلم على مفترق طرق ، فإما أن يكون معلماً منطوياً على نفسه محافظاً على نهجه الكلاسيكي التقليدي ، معتبراً أن وظيفته الأساسية نقل المعلومات وحشوها في أذهان الطلاب بأساليب تلقينية قمعية وتسلطية ، وهو مصدر المعرفة الوحيد ، والطالب في وضعية المتلقي الخاضع لسلطته التنفيذية ، نافياً بذلك دور الجدلية والحوار والندية في تنمية الشخصية وتعزيز استقلالها ؛ وإما معلماً متحرراً ومتجدداً ساعياً وراء تطوير ذاته ، مستخدماً أساليب متعددة وأسلحة غير

تقليدية من أجل رفع قدرات المتعلمين واستثارة دافعيتهم نحو القيادة في المجالات كافة ، منطلقاً معهم لفضاء الحرية والبحث العلمي ، مسايراً لعصر تنفجر فيه المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وهذا ما تنشده التربية الحديثة ، معلماً ذا بصيرة نافذة قادرة على التفاعل مع معطيات عصر العولمة والثورة المعلوماتية .

من هنا تدعو الحاجة إلى إعادة النظر في البنى المعرفية والهياكل التربوية ، لاسيما المعلم ، لزيادة وعيه الثقافي واستعادة دوره الريادي في المجتمع ، إضافة إلى قدرته على توظيف تقنيات عصر العولمة في حياته اليومية والعملية ، وإعداده لعالم لم يعد كما كان من أجل إنتاج جيل مبدع مبتكر للمعرفة العلمية يحقق نقلة حضارية نوعية ، وفي هذا الصدد أقدم المقترحات الآتية :

١. الإعداد الجيد والمستمر للمعلمين من أجل التفاعل مع التكنولوجيا وتقنياتها واستغلالهم لكم المعلومات الهائل المتدفق إليهم عبر الانترنت والفضائيات لرفع مستوى العملية التربوية .
٢. عقد ورش عمل مكثفة للمعلمين تمكنهم من استخدام الحاسوب وتوظيفه في العملية التربوية .
٣. إدخال العولمة ومضامينها في المناهج التعليمية كي لا يعيش المعلم والطالب في حالة انفصام عن الواقع .
٤. استقطاب الفئات المميزة من المعلمين للعمل في ميدان التعليم ، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار .
٥. مؤازرة المعلمين ورفع مستواهم المعيشي .
٦. رفع مستويات المعلمين وقدراتهم باستمرار وذلك بزجهم بدورات تدريبية

تطويرية ، وإحاطتهم بالمستجدات الحاصلة في العلمية التربوية ومنهاجها وأساليبها في العالم .

إن تضييق الفجوة بين الثقافة المجتمعية والثقافة النخبوية يقتضي ربط النظرية بالممارسة ، والفكر بالتطبيق العملي ، فضلاً عن الاعتماد على سياسة تنموية شاملة تشيع قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في الحياة الاجتماعية ، واقتران الإصلاح التربوي بانتهاج إستراتيجية التنمية الوطنية ، وهو ما تناضل من أجله الحركة التقدمية والديمقراطية من أجل انعتاق الجماهير من الظلم والقهر المسلطين عليه .

ومن الضروري إنضاج شروط اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية نقيضة حتى يمكن إنجاز خطة تعليمية وخطة تنموية متناسبتين، تكون فيهما التنمية في خدمة التعليم، والتعليم في خدمة التنمية حتى ينسجم النظر مع العمل، ويزول التناقض القائم بينهما، وتلتصق المدرسة بالمجتمع والمثقف بواقعه الاجتماعي ومصلحة المجتمع.

ولإنضاج الشروط الموضوعية النقيضة للشروط القائمة أرى ضرورة اتخاذ الإجراءات الآتية[١] :

١. زيادة مخصصات التربية والتعليم في الموازنة العامة من أجل القيام بأعباء ثورة جديدة في المرافق التعليمية والكوادر المؤهلة . وفي ضوء ذلك ، يغدو واقعياً الدعوة لإعادة النظر في البرامج الدراسية

٢. وتنقيحها من الفقرات التي تناقض ديمقراطية التعليم وتغفل الطاقة الروحية لقيم الدين وتشوه تراث العقلانية العربية الإسلامية .

٣. التركيز في العملية التربوية التكوينية على تنمية المواهب والقدرات في مختلف المجالات التي تقتضيها التنمية ؛ لأن التعليم الذي يغفل الجانب التربوي الهادف إلى تقويم الشخصيات وتربية المهارات واكتساب القدرات المختلفة ، هو تعليم متخلف على جميع المستويات . لذلك ، فإن البرامج المعدة لمختلف المستويات ، وإعداد المدرسين ، وتحديد الحصص ، وعدد التلاميذ في الفصول الدراسية، يجب أن يستهدف بالدرجة الأولى توفير الفرص والقدرات التربوية والتدريبية لتنمية المواهب والقدرات المتناسبة مع حاجات المجتمع ومتطلباته الاجتماعية الشاملة حتى تستوعب الأجيال بدون تعويق في سوق العمل، وليغدو المجتمع متقدماً بحق. حينها ستوجد أجيال بعقلية جديدة، وممارسة جديدة لا تقبل بغير

---

(١) سعيد مضية ، تحديات في وجه التربية الوطنية ، مجلة حوار متمدن ، عدد ٢٠٠٦/١٠/١٢ ، ص٢٢

الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ودولة الحق والقانون.

٤. ربط النظري بالعمل في الممارسة وربط الجامعة والمعاهد العلمية العليا بحاجات الإنتاج الوطني وتنشيط مختبرات الأبحاث والدراسات التي تردف الاقتصاد بفرص العمل الجديدة بوساطة التطوير المستديم للقوى المنتجة .

٥. التخطيط لنهج تنموي في المجال الاقتصادي ، فبدون سياسة تنموية شاملة في القرى كما في المدن ، لا يقوم التوازن بين جميع المناطق ولا تزول شروط الانفتاحية المتخلفة في مناطق محرومة ، ويتوقف

سيل الهجرة التي تساهم بشكل كبير في انتشار الأمراض الاجتماعية المختلفة .

٦. العناية بالكوادر التعليمية من حيث نمط الحياة والتأهيل إنما هي استثمار وطني ، يعود ريعه بالفائدة على مختلف قطاعات الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة .

إن المناهج التربوية السائدة هي مناهج كلاسيكية وتقليدية على الرغم من كل عمليات الإصلاح والتجديد الآني غير المعتمدة على رؤى مستقبلية ، ومناهجنا التعليمية لا تتماشى مع احتياجات الفرد والمجتمع والتحديات الحالية وامتداداتها المستقبلية . والمناهج التربوية العربية بشكل عام لا تعدو كونها مناهج حكومية تمثل وجهة نظر السلطة الحاكمة المرتبطة بكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات مع دول المركز ، التي تسعى دوماً لنيل رضاها من أجل إضفاء الشرعية على نظامها الحاكم ، وفي الوقت نفسه ، ذهبت بعض الدول إلى تبني مناهج تربوية غريبة عن محيطها الاجتماعي ، من هنا لا بد لنا من إعداد مناهجنا التربوية من صلب ثقافتنا العربية ، وعلى وفق معايير خاصة تأخذ بعين الاعتبار حركة الواقع وتطوره ، وأهمها[١] :

١. بناء مناهج تربوية اعتماداً على حاجات التلاميذ ورغباتهم ، وتراعي خصائص نموهم الجسمي والعاطفي والعقلي ، وتتفق مع ميولهم واتجاهاتهم ، وليست رغبات المستشارين والمختصين .

٢. بناء مناهج تربوية يشارك فيها المعلمون وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني من نقابات ، وجمعيات ، وهيئات علمية متخصصة

٣. مناهج تحاول ربط المواد النظرية بالتطبيقية العملية في الحياة ، جاعلةً من البيئة المادية والاجتماعية مصدراً للتعلم .

---

(١) مفيد الزيدي ، قضايا العولمة والمعلوماتية ، دار أسامة ، عمان ، ٢٠٠٣، ص ١٤٤ – ١٤٥ ؛ أحرشاو الغالي ، الفكر التربوي المعاصر مقوماته وخصائصه وتفاعلاته من منظور عالمي ، دراسة مقدمة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ص ٤ .

٤. مناهج تراعي الفروق الفردية ، تنطلق من حاجات المتعلم وقدراته وتنظر إلية باعتباره عقلاً وجسداً وروحاً بحاجة إلى الرعاية والتطوير .

٥. منهاج توفر مساحة من الحرية للمعلم لاستخدام الأساليب والوسائل التعليمية والأنشطة ، وتبتعد عن التلقين ، ليتمكن من تحقيق الأهداف التربوية المبتغاة

٦. مناهج تستوعب التغيرات الثقافية داخل المجتمع في الوقت الذي أصبح الانفتاح على الآخرين أمراً حتمياً في ظل تطور وسائل المواصلات والاتصالات .

٧. مناهج تربوية تبنى على سياسة تعزيز الوحدة الوطنية والهوية الإسلامية والانتماء الحقيقي لقضايا الأمة .

٨. تقويم دوري للمناهج التعليمية لمعرفة مدى مواكبتها لروح العصر .

٩. أن يخرج الفكر التربوي من مختبرات المدرسة الضيقة ليقيم تحالفات مع المعارف الإنسانية الكبرى ، ليتم التعامل بكفاءة مع قضايا الحياة والكون الديناميكية والمعقدة .

١٠. أن ننتقل بمناهجنا المدرسية من المنهجية الموضوعية إلى

منهجية الحياة بكل تشابكاتها وأبعادها، حيث يتكامل الداخل الثري مع الخارج الأكثر ثراء، فيرى الطالب نفسه جزءاً من الكل، وبالتالي ترتفع مسؤوليته عن الكل.

النتائج والتوصيات

أوَّلاً ـ النتائج :

يمكن إجمال أهم النتائج التي اشتمل عليها البحث بما يأتي :

١. إن العولمة حقيقة واقعة لا مجال لتجاهلها ولا لإنكارها ، وأن تأثيراتها لا تقف عند حدود التجارة والاقتصاد .

٢. إن تأثيرات العولمة تصاعدت وتائرها بسبب التقدم التقني في وسائل الاتصال ، ولهذا كان تأثيرها في تربية الشباب والناشئة كبيراً لما اتصف به الترويج الإعلامي من وسائل الإثارة .

٣. ضعف الإمكانات العربية والإسلامية في مواجهة التقدم التقني الغربي ، فضلاً عن نواحي الخلل الشاملة لأغلب مفاصل الحياة وعلى وجه الخصوص التربية والتعليم .

ثانِيًا ـ التوصيات :

إن أية معالجة لأية مشكلة تربوية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك لم تتم بمعزل عن مجمل النشاط الحياتي العام ، وهذه المعالجات مهما اتصفت به من قدرة

فهي تبقى في ظل الحفاظ على الظرف العام معالجات جزئية ومبتوره تفتقر إلى الجذرية والشمولية ، ولكن هذا لا يمنع من تقديم المقترحات التي تخفف من حدة المشكلة ، وتقلص حجم الفجوة القائمة ، وفي هذا الصدد ، يمكن إجمال أهم التوصيات المتعلقة بالمناهج الدراسية بما يأتي :

١. إدخال العولمة ومضامينها في المناهج التعليمية كي لا يعيش المعلم والطالب في حالة انفصام عن الواقع .

٢. أن تركز المناهج على تنمية المواهب والقدرات ، ومواكبة التطورات التقنية العالمية .

٣. ربط النشاط النظري بالنشاط العملي .

٤. أن تكون المناهج التربوية معتمدة على حاجات التلاميذ ورغباتهم ، وتراعي خصائص نموهم الجسمي والعاطفي والعقلي ، وتتفق مع ميولهم واتجاهاتهم ، وليست رغبات المستشارين والمختصين فحسب

٥. أن يشارك في إعداد المناهج التربوية ، المعلمون ، وأولياء الأمور ، ومؤسسات المجتمع المدني ، من نقابات ، وجمعيات ، وهيئات علمية متخصصة .

٦. أن تراعي المناهج الفروق الفردية ، وتنطلق من حاجات المتعلم وقدراته وتنظر إلية باعتباره عقلاً وجسداً وروحاً بحاجة إلى الرعاية والتطوير .

٧. أن توفر مساحة من الحرية للمعلم لاستخدام الأساليب والوسائل التعليمية والأنشطة ، وتبتعد عن التلقين ، ليتمكن من تحقيق الأهداف التربوية المبتغاة .

٨. أن تستوعب التغيرات الثقافية داخل المجتمع في الوقت الذي أصبح الانفتاح على الآخرين أمراً حتمياً في ظل تطور وسائل المواصلات والاتصالات .

٩. أن تبنى على سياسة تعزيز الوحدة الوطنية والهوية الإسلامية والانتماء الحقيقي لقضايا الأمة .

١٠. أن ننتقل بمناهجنا المدرسية من المنهجية الموضوعية إلى منهجية الحياة بكل تشابكاتها وأبعادها، حيث يتكامل الداخل الثري مع الخارج الأكثر ثراء، فيرى الطالب نفسه جزءاً من الكل، وبالتالي ترتفع مسؤوليته عن الكل.

المصادر

١. ادوارد سعيد ، صور المثقف ، ترجمة : غسان غصن ، منشورات شمس (بدون مكان أو تاريخ النشر) .
٢. أشرف البطران ، التربية العربية وتحديات العولمة ، مجلة حوار متمدن ، عدد ٢٠٠٦/٩/١٢ .
٣. باولو فريري ، التربية للمقهورين والطريق للتحرير " نخبة من أدبيات باولو فريري " ، إعداد : رباح حلبي ، ترجمة : مرزوق حلبي ، معهد الدراسات ، القدس ، ٢٠٠٥ .
٤. برهان غليون ، ثقافة العولمة ـ عولمة الثقافة ، دار الفكر المعاصر بيروت ٢٠٠٢ .
٥. رونيه أوبير ، التربية العامة ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٩٧٩ .
٦. سعيد مضية ، تحديات في وجه التربية الوطنية ، مجلة حوار متمدن ، عدد ٢٠٠٦/١٠/١٢ .
٧. سمير أمين ، تحديات العولمة ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٧١ ، بيروت ، نيسان ١٩٩٨ .
٨. السيد ياسين ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
٩. صادق جلال العظم ، ما هي العولمة ؟ مجلة الطريق ، العدد الرابع ، بيروت ، تموز- آب ، ١٩٩٧.
١٠. صالح الرقب ، العولمة ، الجامعة الإسلامية ، الرياض ، ١٤٢٣ هـ .
١١. عبد الإله بلقزيز ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، بلا تاريخ .
١٢. عبد الإله بلقزيز ، في البدء كانت الثقافة ، دار إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٩٨ .
١٣. عزمي بشارة ، إسرائيل والعولمة ، مجلة فكر ونقد ، السنة١ العدد ٧ ، بيروت ، آذار ١٩٩٨.
١٤. عزمي بشارة ، العولمة وإسرائيل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، بلا تاريخ .

١٥. علي وطفة ،المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية ، بحث في إشكالية القمع التربوي ، عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر- كانون الأول ، ١٩٩٨
١٦. كريم أبو حلاوة ، الآثار الثقافية للعولمة ، حظوظ الخصوصيات في بناء عولمة بديلة ، مجلة عالم الفكر ، العدد٣، المجلد ٢٩، كانون الثاني- آذار ، المغرب ، ٢٠٠١ .
١٧. محمد جواد رضا ، أزمات الحقيقة والحرية ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، بلا تاريخ .
١٨. محمد شكري سلام ، ثورة الاتصال والإعلام : من الأيديولوجيا إلى الميديولوجيا ، نحو رؤية نقدية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ١ ، المجلد ٣٢، بيروت ، تموز- أيلول ٢٠٠٣ .
١٩. محمد فاضل ، الإعلام والتربية ، بين الحفاظ على الهوية المحلية والانفتاح على الثقافات الإنسانية ، ملحق تربية وتعليم ، جريدة الصباح ، العدد ١٦١٤، ١٥ حزيران ٢٠٠٥ .
٢٠. محمد مصطفى القباج ، التربية والثقافة في زمن العولمة ، مجلة المعرفة للجميع ، العدد ٢٤ ، المغرب ، آذار ـ نيسان ، ٢٠٠٢ .
٢١. مفيد الزيدي ، قضايا العولمة والمعلوماتية ، دار أسامة ، عمان ، ٢٠٠٣، ص ١٤٤ – ١٤٥ ؛ أحرشاو الغالي ، الفكر التربوي المعاصر مقوماته وخصائصه وتفاعلاته من منظور عالمي دراسة مقدمة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
٢٢. ميشيل هارالامبوس ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، بغداد ، دار آفاق ، ٢٠٠٢ .
٢٣. ناصر بن سليمان العمر ، رسالة المسلم في حقبة العولمة ، مركز الدراسات الإسلامية ، قطر ، ١٤٢٤هـ .
٢٤. نايف علي عبيد ، العولمة والعرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢١ ، بيروت ، تموز ، ١٩٩٧ .
٢٥. نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، سلسة عالم المعرفة ، العدد ٢٦٥ ، كانون الثاني ، الكويت ، ٢٠٠١ .
٢٦. نبيل علي ، ونادية حجازي ، الفجوة الرقمية ، رؤية عربية لمجتمع المعلومات ، سلسة عالم المعرفة ، العدد ٣١٨ ، الكويت ، آب ٢٠٠٥ .
٢٧. نصـار إبراهيم ، العولمة جدل الثقافة والتربية ، مركز المعلومات البديلة ، فلسطين ، بلا تاريخ .